بيان ائتلاف حرية الإعلام حول سلامة الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في مناطق النزاع

يُعرب أعضاء تحالف حرية الإعلام الموقعون أدناه عن قلقهم إزاء التداعيات المتعلقة بسلامة الصحفيين والوصول إلى المعلومات الناجمة عن التصعيد الخطير للغاية للأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس. ووفقًا للجنة حماية الصحفيين، تم التأكيد على مقتل 63 صحفيًا وعاملًا في مجال الإعلام، حتى وقت النشر، وهو ما يجعلها الفترة الأكثر دموية للصحفيين الذين يغطون الصراع منذ أن بدأت لجنة حماية الصحفيين في توثيق حالات الوفاة في عام 1992.

ويُعدُ الوصول إلى مصادر معلومات موثوقة ومستقلة ومتنوعة والوصول إلى الإنترنت أمرًا ضروريًا في أوقات النزاع. ويؤدي الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام على الأرض دورًا حاسمًا في إبقاء العالم مطلعًا على حقائق الصراع وتأثيراته. وغالبًا ما يكونون أول الشهود على ما حدث ويلعبون دورًا مهمًا في جمع ونشر المعلومات الموثوقة، حيث يقومون بمهمة حاسمة تتعلق بالمصلحة العامة. ومع ذلك، لا ينبغي أن يدفع الصحفيون الثمن نظير قيامهم بهذا الدور الحيوي. وغالبًا ما يواجه الصحفيون في حالات النزاع المسلح والمناطق المجاورة مخاطر شديدة ويعرضون حياتهم للخطر.

ويلفت تحالف حرية الإعلام الانتباه بشكل عاجل إلى القواعد والمسؤوليات المتعلقة بحماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في حالات النزاع، امتثالاً للقانون الإنساني الدولي الذي يتضمن حظر استهداف المدنيين بشكل مباشر واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين واتساقًا معه.

ويتمتع الصحفيون بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي لأنهم مدنيون. كما يحظر الاعتداء المتعمد على الصحفيين. ويجب على جميع أطراف النزاع معاملة الصحفيين المحتجزين بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المعدات الإعلامية والمنشآت المخصصة للأغراض المدنية هي ممتلكات مدنية ويجب ألا تكون هدفًا للهجمات أو الأعمال الانتقامية، ما لم تكن مؤهلة كأهداف عسكرية.

ويدعو أعضاء تحالف حرية الإعلام الموقعون أدناه جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بالقانون الدولي وضمان حماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام الذين يغطون الصراع بين إسرائيل وحماس. وندعو إلى التحقيق في جميع الهجمات التي تُشن ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام ومقاضاة مرتكبيها بما يتوافق مع القانون الوطني والدولي.